

بيان صحفي

نتائج استطلاع الرأي العام رقم (69)

في وقت تتراجع فيه شعبية فتح وحماس ويطلب أكثر من 60% باستقالة الرئيس عباس ويرى نصف الجمهور أن السلطة قد أصبحت عبأ على الشعب الفلسطيني، فإن ثلثي الجمهور يرفضون الكونفدرالية الفلسطينية-الأردنية، وثلاثة أرباعه يرون الوضع اليوم أسوأ مما كان قبل أوسلو، ويرى 90% أن إدارة ترامب منحازة لإسرائيل؛ ورغم وقف الدعم الأمريكي للأونروا وللسلطة، فإن أكثر من 60% يعارضون العودة للاتصالات مع إدارة ترامب، والأغلبية تتوقع فشل هذه الإدارة في إنهاء عمل الأونروا

5-8 أيلول (سبتمبر) 2018

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في الفترة ما بين 5-8 أيلول (سبتمبر) 2018. شهدت الفترة السابقة للاستطلاع مجموعة من التطورات الهامة منها عقد اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء مفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل بهدف التوصل لتهدئة طويلة الأمد، وقيام مصر بمحاولة جديدة للتوصل للمصالحة بين فتح وحماس، وقيام الولايات المتحدة بوقف معونتها المالية لوكالة الغوث (الأونروا) وبوقف معظم مساعداتها للسلطة الفلسطينية، وقيام إسرائيل بتبني قانون قومية الدولة، وإعلان الرئيس عباس أن فريق السلام الأمريكي كان قد عرض عليه سابقاً فكرة قيام كونفدرالية فلسطينية-أردنية. كذلك تصادف هذا الشهر الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاق أوسلو. يعطي هذا الاستطلاع كافة هذه القضايا بالإضافة لقضايا أخرى مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والأوضاع العامة في كل من الضفة والقطاع، وعملية السلام والبدائل المتاحة للفلسطينيين في ظل الجمود الراهن في تلك العملية. تم إجراء المقابلات وجهاً لوجه مع عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها 1270 شخصاً وذلك في 127 موقعاً سكنياً وكانت نسبة الخطأ +/- 3%.

للمزيد من المعلومات أو الاستفسارات عن الاستطلاع ونتائجه، الرجاء الاتصال بـ د. خليل الشقاقي أو وليد لداودة في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: رام الله ت: (02)2964933 فاكس: (02)2964934-e mail: pcpsr@pcpsr.org

النتائج الرئيسية

فحص هذا الاستطلاع الأوضاع الفلسطينية الداخلية وتلك المتعلقة بالعلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية والعلاقات الفلسطينية-الأمريكية. تشير النتائج لتراجع شعبية حركتي فتح وحماس في الربع الثالث من هذا العام مقارنة بالربع الذي سبقه. ولعل السبب الرئيسي لذلك هي بروز صراع القوى بين هاتين الحركتين خلال الأشهر القليلة الماضية وذلك على خلفية فشل كبير في تحقيق المصالحة ونزاع عقيم حول من يحق له التوصل لتهدئة مع إسرائيل. تشير النتائج كذلك إلى أن نسبة كبيرة، تزيد قليلاً عن 60%، تريد من الرئيس عباس الاستقالة وأن الدوافع وراء ذلك تتعلق أساساً بالأوضاع الداخلية حيث تعارض الغالبية العظمى سياسة الرئيس المتعلقة بالإجراءات ضد موظفي السلطة في قطاع غزة، ويعارض الثلثان طلبه نزع سلاح المجموعات المسلحة في القطاع، وترفض الأغلبية طلب الرئيس من حماس تسليم القطاع لحكومة الوفاق بشكل كامل. كما أن الأغلبية تعارض موقف الرئيس القائل بأن التهدئة هي من شؤون السلطة والمنظمة حيث تؤيد هذه الأغلبية قيام حماس بالتوصل لاتفاق مع إسرائيل حول تهدئة طويلة الأمد حتى في غياب المصالحة. وتميل النسبة الأكبر من الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع إلى وضع المسؤولية عن سوء الأوضاع الإنسانية في القطاع على الرئيس وحكومة الوفاق، بل إن نصف الجمهور يعتقد أن السلطة الفلسطينية قد أضحت عبأ على الشعب الفلسطيني وليس إنجازاً له.

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يأتي هذا الاستطلاع ضمن سلسلة الاستطلاعات المنتظمة للمركز.

تم إجراء الاستطلاع بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناو في رام الله



Konrad
Adenauer
Stiftung

للمزيد من المعلومات أو
الاستفسارات عن الاستطلاع
وننتائجه، الرجاء الاتصال بـ د. خليل
الشقاقي أو وليد لداودة في المركز
الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسحية

رام الله، فلسطين

تليفون: (02)2964933

فاكس: (02)2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org

يظهر الجمهور التأييد لانعقاد المجلس المركزي في رام الله الشهر الماضي وينتقد مقاطعة بعض الفصائل لتلك الجلسة. كما يؤيد بأغلبية كبيرة قرارات المجلس المتعلقة بسحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، ووقف الإجراءات المتخذة بحق موظفي السلطة في قطاع غزة. لكن الأغلبية لا تظهر ثقة في رغبة أو قدرة القيادة الفلسطينية على تنفيذ هذه القرارات.

أما بالنسبة لعملية السلام فقد فحص الاستطلاع مجموعة من القضايا منها الموقف من حل الدولتين مقابل الدولة الواحدة، والكونفدرالية الفلسطينية-الأردنية، والموقف من اتفاق أوسلو. وجد الاستطلاع أن الأغلبية تعارض حل الدولتين عند طرح السؤال بدون إعطاء وصف لهذا الحل، لكن الأغلبية تقول بأنها تؤيد قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وفي المقابل تقول نسبة تبلغ حوالي الربع أنها تفضل حل الدولة الواحدة (التي يتمتع فيها الطرفان الفلسطيني واليهودي-الإسرائيلي بالمساواة في كافة المجالات) على حل الدولتين. وجد الاستطلاع أيضاً أن ثلثي الجمهور يرفضون فكرة الكونفدرالية الأردنية-الفلسطينية التي طرحها فريق السلام الأمريكي على الرئيس عباس. كما وجد أن نسبة أعلى تبلغ ثلاثة أرباع الجمهور ترفض فكرة كونفدرالية ثلاثية بين الأردن وفلسطين وإسرائيل. إن من المؤكد أن نسبة الرفض العالية لفكرة الكونفدرالية تعود لانعدام الثقة في الطرف الذي يطرحها، أي فريق الرئيس الأمريكي ترامب، وللاعتقاد بأن الفكرة تهدف لإجهاض هدف قيام دولة فلسطينية مستقلة. وكانت استطلاعات سابقة للمركز تم إجراؤها خلال السنوات العشرة الماضية قد وجدت نسب تأييد أعلى لفكرة الكونفدرالية الأردنية-الفلسطينية حيث زادت نسبة التأييد آنذاك عن 40%. وبمناسبة مرور 25 سنة على توقيع اتفاق أوسلو يقول ثلثا الجمهور أن هذا الاتفاق قد أضر بالمصلحة الفلسطينية. بل إن حوالي ثلاثة أرباع الجمهور يعتقدون أن الوضع اليوم أسوأ مما كان قبل أوسلو. لا يعني هذا بالطبع أن الجمهور يريد عودة الاحتلال ولكن على الأرجح أن المقارنة في أذهان الناس بين ما قبل وما بعد أوسلو تتعلق بعدد من القضايا الأخرى مثل تضاعف عدد المستوطنين مرات عدة منذ أوسلو، بالإضافة للانقسام بين فتح وحماس والضفة والقطاع، وإيقاف الانتفاضة الأولى وغياب أي حراك شعبي فعال اليوم مشابه لتلك الانتفاضة، وتعزز التنسيق الأمني مع إسرائيل في وقت تتضاءل فيه فرص السلام، والإحساس بأن النظام السياسي الفلسطيني الراهن يميل نحو السلطوية ويخلو من المساءلة، وأن الأوضاع الاقتصادية في تراجع مستمر وخاصة في قطاع غزة.

أخيراً، في ظل تردي العلاقة بين القيادة الفلسطينية والإدارة الأمريكية ووقف معظم المعونة الأمريكية للسلطة الفلسطينية ووقف دعم الأونروا، سألنا الجمهور عن رأيه في الطلب الأمريكي بالعودة للاتصالات بين الجانبين وعن رأي الجمهور في "صفقة القرن" وفي فرص نجاح الإدارة الأمريكية في إنهاء عمل الأونروا. تشير النتائج لوجود أغلبية معارضة لعودة الاتصالات الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية أو للعودة للمفاوضات مع إسرائيل وتقول نسبة تبلغ 90% أن الإدارة الأمريكية منحازة لإسرائيل. كما أن نصف الجمهور يرفض "صفقة القرن" حتى بدون الاطلاع عليها لأنه يعتقد أن مضمونها سيكون بالتأكيد سيئاً، فيما تقول نسبة من 14% فقط بقبول هذه الخطة لأنها ستكون بالتأكيد أفضل من الوضع الراهن. تعتقد الأغلبية أن الولايات المتحدة ستفشل في محاولتها إيقاف عمل الأونروا رغم أن نصف الجمهور يعتقد أنه لو نجحت الولايات المتحدة في إيقاف عمل الأونروا فإن ذلك سيؤدي لإنهاء قضية اللاجئين.

(1) الانتخابات الرئاسية والتشريعية:

- نسبة من 62% تقول أنها تريد من الرئيس الاستقالة فيما تقول نسبة من 32% أنها تريد من الرئيس البقاء في منصبه. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 61% أنها تريد استقالة الرئيس. تبلغ نسبة المطالبة باستقالة الرئيس 52% في الضفة الغربية و78% في قطاع غزة. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة المطالبة باستقالة الرئيس 54% في الضفة و73% في قطاع غزة.
- لو لم يترشح الرئيس عباس للانتخابات فإن مروان البرغوثي هو المفضل بين مجموعة من المرشحين لتولي منصب الرئيس حيث تفضله نسبة من 33%، يتبعه اسماعيل هنية بنسبة 20%، ثم محمد دحلان بنسبة 6% (1% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة)، ورامي الحمد الله ومصطفى البرغوثي (4% لكل منهما)، ثم خالد مشعل (3%)، ثم سلام فياض وصائب عريقات (2% لكل منهما).
- نسبة الرضا عن أداء الرئيس عباس تبلغ 35% ونسبة عدم الرضا 61%. نسبة الرضا عن عباس في الضفة الغربية تبلغ 42% وفي قطاع غزة 23%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا عن الرئيس عباس 37% (43% في الضفة الغربية و28% في قطاع غزة).
- لو جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس واسماعيل هنية، يحصل الأول على 47% من الأصوات ويحصل الثاني على 45% (مقارنة مع 47% لعباس و46% هنية قبل ثلاثة أشهر). في قطاع غزة تبلغ نسبة التصويت لعباس 41% (مقارنة مع 40% قبل ثلاثة أشهر) وهنية 56% (مقارنة مع 62% قبل ثلاثة أشهر)، أما في الضفة فيحصل عباس على 51% (مقارنة مع 52% قبل ثلاثة أشهر) وهنية على 41% (مقارنة مع 41% قبل ثلاثة أشهر). أما لو كانت المنافسة بين مروان البرغوثي وهنية فإن البرغوثي يحصل على 58% وهنية على 37%.
- لو جرت انتخابات برلمانية جديدة بمشاركة كافة القوى السياسية فإن 68% سيشاركون فيها، ومن بين هؤلاء تحصل قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على 27%، وفتح على 36%، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على 10%، وتقول نسبة من 28% أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التصويت لحماس 32% وفتح 39%. تبلغ نسبة التصويت لحماس في قطاع غزة 34% (مقارنة مع 38% قبل ثلاثة أشهر) وفتح 32% (مقارنة مع 34% قبل ثلاثة أشهر). أما في الضفة الغربية فتبلغ نسبة التصويت لحماس 21% (مقارنة مع 28% قبل ثلاثة أشهر) وفتح 38% (مقارنة مع 43% قبل ثلاثة أشهر).

(2) الأوضاع الداخلية:

- نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ 5% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ 19%. والآن بعد توقف معظم المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية تقول الغالبية العظمى (77%) أنها تخشى أن يؤدي ذلك لزيادة البطالة والفقر وتردي الأوضاع المعيشية فيما تقول نسبة من 20% أنها لا تخشى حدوث ذلك.
- وفي سؤال مغلق سألنا الجمهور من هو الطرف المسؤول عن سوء الأوضاع في قطاع غزة، هل هو حماس، أم السلطة والرئيس عباس، أم مصر، أم أطراف أخرى؟ قالت نسبة بلغت 43% أن المسؤول هو السلطة والرئيس وحكومة الوفاق، وقالت نسبة من 24% أنها حماس، وقالت نسبة من 8% أنها مصر، وقالت نسبة من 17% أنها أطراف أخرى. من المفيد الإشارة لاختلاف الإجابات بين سكان الضفة والقطاع حيث تقول نسبة من 60% من سكان القطاع، مقارنة بـ 32% فقط من بين سكان الضفة، أن السلطة والرئيس وحكومة الوفاق هم المسؤولون، وتقول نسبة من 27% من سكان القطاع، مقارنة بـ 22% فقط من بين سكان الضفة، أن حماس هي المسؤولة.
- نسبة الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة تبلغ 45% ونسبة الإحساس بالأمن في الضفة الغربية تبلغ 48%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الإحساس بالأمن في قطاع غزة 51% وفي الضفة الغربية 52%.
- تقول نسبة تبلغ ثلث الجمهور الفلسطيني أنها ترغب في الهجرة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة وترتفع هذه النسبة لتبلغ النصف تماماً في قطاع غزة وتنخفض إلى 22% في الضفة الغربية.
- نسبة من 35% فقط من كافة فلسطيني الضفة والقطاع تعتقد أن الناس في الضفة الغربية يستطيعون اليوم انتقاد السلطة في الضفة الغربية بدون خوف ونسبة من 59% تعتقد أنهم لا يستطيعون ذلك.
- نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية تبلغ 77%.
- على ضوء تزايد التقارير عن ضبط مشاتل ومزارع للمخدرات في مناطق الضفة الغربية سألنا الجمهور عن رأيه في دلالة ذلك. قالت نسبة من 57% أنه يدل على أن هناك تصاعداً في زراعة المخدرات في الفترة الأخيرة فيما قالت نسبة من 36% أن ذلك يدل على أن أجهزة الأمن الفلسطينية قد أصبحت أكثر قدرة أو فاعلية.
- يرى نصف الجمهور (50%) أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبء على الشعب الفلسطيني، لكن 44% يقولون أنها إنجاز للشعب الفلسطيني.
- سألنا الجمهور عن المحطة التي شاهدها أكثر من غيرها خلال الشهرين الماضيين. تشير النتائج إلى أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة هي الأعلى حيث تبلغ 18%، تتبعها فضائية معاً (14%)، ثم فضائية الأقصى وفضائية فلسطين (13% لكل منهما)، ثم فلسطين اليوم (12%)، ثم فضائية العربية (5%)، ثم الميادين والقدس (4% لكل منهما).

(3) المصالحة وحكومة الوفاق:

- نسبة من 22% راضية ونسبة من 67% غير راضية عن أداء حكومة الوفاق. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرضا 30%.
- 28% متفائلون بنجاح المصالحة و65% غير متفائلين، قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 30% أنها متفائلة.
- يرفض الجمهور موقف الرئيس عباس القائل بأن على حماس تسليم القطاع بالكامل لحكومة الوفاق بما في ذلك الوزارات والأمن والسلاح حيث تقول نسبة من 31% فقط أنها توافق على ذلك وتقول أغلبية من 62% أنها لا توافق على ذلك. قبل ثلاثة أشهر قالت نسبة من 40% أنها تؤيد موقف الرئيس عباس.
- وعند السؤال بوضوح أكبر حول تأييد أو معارضة الجمهور لوجود كتائب مسلحة في قطاع غزة جنباً إلى جنب مع قوى الأمن الرسمية التابعة للسلطة، فإن الثلثين (66%) يقولون أنهم مع بقاء الكتائب المسلحة وتقول نسبة من 28% فقط أنها ضد بقاء الكتائب المسلحة. من الملفت أنه لا توجد فروقات بين مواقف سكان الضفة والقطاع من هذه المسألة.
- كذلك تطالب الغالبية العظمى (81%) السلطة الفلسطينية رفع الإجراءات المتخذة ضد القطاع مثل خصومات الرواتب أو تقليل ساعات الكهرباء. في المقابل تقول نسبة من 16% فقط أنها تؤيد رفع هذه الإجراءات ولكن بعد تسليم حماس القطاع للسلطة بشكل كامل. من المفيد الإشارة إلى أن نسبة المطالبة برفع الإجراءات فوراً تبلغ 84% في الضفة مقابل 76% في القطاع.

(4) مفاوضات التهدئة بين حماس وإسرائيل:

- أغلبية من 55% تؤيد ونسبة من 38% تعارض اتفاق تهدئة طويل الأمد بين حماس وإسرائيل حتى لو تم ذلك بغياب المصالحة بحيث يشمل الاتفاق فتح المعبر مع مصر وتسهيل استخدام ميناء ومطار في مناطق مجاورة للقطاع مقابل حفاظ حماس على الهدوء ووقف مسيرات العودة والطائرات الورقية الحارقة. ترتفع نسبة التأييد لهذه التهدئة إلى 63% في قطاع غزة مقابل 50% في الضفة الغربية.
- ينقسم الجمهور في رأيه تجاه النتائج المحتملة لهذه التهدئة طويلة الأمد في ظل غياب المصالحة حيث تقول نسبة من 46% أن ذلك قد يؤدي إلى تحويل الانقسام إلى انفصال كامل وقيام كيان سياسي مستقل في قطاع غزة فيما تقول نسبة من 44% أنها لا تتوقع حصول ذلك الانفصال.
- لكن لو حصل الانفصال الدائم فإن نسبة من 40% تقول بأن حماس ستكون هي المسؤولة أكثر من غيرها أمام الشعب الفلسطيني عن ذلك لأنها قبلت بتهدئة بدون مشاركة السلطة والقيادة الفلسطينية. في المقابل، تقول نسبة مشابهة (38%) أن السلطة والقيادة الفلسطينية ستكون هي المسؤولة أكثر من غيرها لأنها فرضت العقوبات على قطاع غزة ولم تقدم التنازلات المطلوبة لإنجاح المصالحة.

(5) اجتماع وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

- تقول أغلبية من 54% أن مقاطعة جلسة المجلس المركزي في رام الله الشهر الماضي من قبل بعض الفصائل قد كان خطأ فيما تقول نسبة من 30% أن المقاطعة كانت قراراً صائباً. وتقول أغلبية مماثلة (53%) أن هذه المقاطعة قد أضرت بشرعية المجلس المركزي فيما تقول نسبة من 33% أنها لم تضر بشرعية المجلس.
- يقول ثلثا الجمهور (66%) أنهم يؤيدون قرار المجلس المركزي بتعليق الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل وذلك حتى تعترف إسرائيل بدولة فلسطين فيما تقول نسبة من 26% أنها ضد هذا القرار. لكن أغلبية من 52% تقول بأن قيادة السلطة الفلسطينية لن تقوم بتطبيق هذا القرار وتقول نسبة من 35% فقط أنها ستقوم بتطبيقه.
- وتقول نسبة من 68% أنها تؤيد قرار المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال فيما تعارض هذا القرار نسبة من 25%. لكن أغلبية كبيرة تبلغ 69% تقول بأن قيادة السلطة الفلسطينية لن تقوم بتنفيذ هذا القرار فيما تقول نسبة من 21% فقط أنها ستقوم بتطبيقه.
- وتقول نسبة من 76% أنها تؤيد قرار المجلس المركزي بوقف فوري للإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بشأن رواتب موظفي قطاع غزة فيما تعارض هذا القرار نسبة من 18% فقط. لكن 50% من الجمهور يعتقدون أن قيادة السلطة الفلسطينية لن تقوم بتنفيذ هذا القرار وإلغاء الإجراءات فيما تقول نسبة من 37% فقط أنها ستقوم بتطبيقه.

(6) الكونفدرالية الفلسطينية-الأردنية:

- سألنا الجمهور عن رأيه في فكرة الكونفدرالية الفلسطينية-الأردنية التي قال الرئيس عباس أن الفريق الأمريكي للمفاوضات عرضها عليه وقلنا للجمهور أن الرئيس عباس قد قال بأنه سيقبلها لو اشتملت هذه الكونفدرالية على إسرائيل أيضاً. قالت نسبة من الثلثين (65%) أنها ترفض وقالت نسبة من 29% فقط أنها تقبل كونفدرالية فلسطينية-أردنية.
- أما بالنسبة لكونفدرالية ثلاثية فلسطينية-أردنية-إسرائيلية، فقالت نسبة من 75% أنها تعارضها وقالت نسبة من 18% فقط أنها تؤيدها.

(7) بعد مرور 25 سنة على اتفاق أوسلو:

- بمناسبة مرور 25 سنة على توقيع اتفاق أوسلو سألنا الجمهور عن رأيه، بناءً على تجربة شخصية أو مما سمع وقرأ، هل الوضع اليوم أفضل أم أسوأ من الوضع قبل أوسلو. قالت الغالبية العظمى (73%) أن الوضع اليوم أسوأ فيما قالت نسبة من 13% أنه أفضل، وقالت نسبة من 10% أن الوضع اليوم هو كما كان قبل اتفاق أوسلو.
- سألنا الجمهور عن رأيه في السبب الرئيسي الأول لفشل اتفاق أوسلو. قالت نسبة من 36% أن السبب الأول هو أن إسرائيل لم تلتزم بإخلاء الاحتلال ووقف الاستيطان، وقالت نسبة من 35% أن السبب الأول هو أن المجتمع الدولي لم يضغط على إسرائيل، وقالت نسبة من 27% أن سبب الفشل الأول يعود للفلسطينيين أنفسهم. وكانت هذه النسبة الأخيرة التي وضعت اللوم على الطرف الفلسطيني مقسمة كما يلي: 11% قالوا أن السلطة لم تنجح في بناء مؤسسات عامة قوية ومحاربة الفساد وفرض حكم القانون، وقالت نسبة من 9% أن حركة

- فح تفردت بصنع القرار واستبعدت القوى الأخرى، وقالت نسبة من 6% أن حماس والجهد الإسلامي قامتا بعمليات مسلحة ولم تلتزما بالاتفاق، وقالت نسبة من 2% أن الانتفاضة الثانية والعمليات التفجيرية كانت هي السبب الأول لفشل أوسلو.
- طلبنا من الجمهور تقييم نتائج اتفاق أوسلو. قالت نسبة بلغت حوالي الثلثين (65%) أن اتفاق أوسلو قد أضر بالمصلحة الفلسطينية، وقالت نسبة من 16% أنه قد خدم المصلحة الفلسطينية، وقالت نسبة من 16% أنه لم يخدم ولم يضر المصلحة الفلسطينية.

(8) عملية السلام:

- نسبة من 47% تؤيد و50% يعارضون فكرة حل الدولتين، وقد عرضت هذه الفكرة على الجمهور بدون إعطاء تفاصيل هذا الحل. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة التأييد لهذا الحل في سؤال مماثل 43% فقط.
- لكن عند الطلب من الجمهور أن يختار بين حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة، وحل آخر ثالث لم يتم تحديده، قالت نسبة من 53% أنها تؤيد حل الدولتين، وقالت نسبة من 24% أنها تفضل حل الدولة الواحدة، وقالت نسبة من 14% أنها تفضل حلاً آخر. من الضروري الإشارة هنا إلى أننا قد عرفنا حل الدولتين في هذا السؤال على أنه يعني "دولة مستقلة تقوم إلى جانب دولة إسرائيل على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". أما حل الدولة الواحدة فعرفناه على أنه "يشمل كافة مناطق إسرائيل والضفة والقطاع وتتساوى فيه حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود في كافة المجالات".
- تعتقد نسبة من 56% أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني لكن نسبة من 41% تعتقد أنه لا يزال عملياً. كذلك، تقول نسبة من 72% أن فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة ضئيلة أو ضئيلة جداً وتقول نسبة من 26% أن الفرص متوسطة أو عالية.
- للخروج من الأوضاع الراهنة تقول نسبة من 40% أنها تفضل التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، فيما تقول نسبة من 30% أنها تفضل شن كفاح مسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتقول نسبة من 12% أنها تفضل شن مقاومة شعبية سلمية ضد الاحتلال. لكن نسبة من 14% تقول بأنها تفضل الحفاظ على الوضع الراهن.
- كذلك، تقول النسبة الأكبر (39%) أن المفاوضات هي الطريق الأكثر نجاعة لقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، فيما تقول نسبة من 33% أن العمل المسلح هي الطريق الأكثر نجاعة، وتقول نسبة من 21% أن المقاومة الشعبية السلمية هي الأكثر نجاعة.
- تقول نسبة من 78% أنها تشعر بالقلق من أن تتعرض في حياتها اليومية للأذى على أيدي إسرائيليين أو أن تتعرض أرضهم للمصادرة أو بيوتهم للهدم، وتقول نسبة من 22% أنها لا تشعر بالقلق.
- كذلك تقول نسبة من 74% أن قانون الدولة القومية الذي سنته إسرائيل مؤخراً سيشكل تهديداً لمصالح وحقوق المواطنين العرب في إسرائيل وتقول نسبة من 84% أن هذا القانون سيزيد من الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
- تقول نسبة من 80% أن العالم العربي مشغول بموموه وصراعاته الداخلية وأن فلسطين ليست قضيته الأولى فيما لا توافق على ذلك نسبة من 19%. كذلك، تقول نسبة من 69% أن هناك تحالفاً عربياً سنياً مع إسرائيل ضد إيران رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ولكن نسبة من 22% لا توافق على ذلك.
- تقول نسبة من 57% أن هدف إسرائيل بعيد المدى هو إقامة دولة إسرائيل من البحر للنهر وطرده السكان الفلسطينيين فيما تقول نسبة من 23% أن هدف إسرائيل هو ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وحرمان سكانها من حقوقهم. في المقابل، تقول نسبة من 18% أن هدف إسرائيل هو ضمان أمنها ثم الانسحاب الكامل أو الجزئي من الأراضي المحتلة عام 1967.
- في ظل توقف مفاوضات السلام تقول نسبة من ثلاثة أرباع الجمهور (76%) أنها تؤيد الانضمام للمزيد من المنظمات الدولية، وتقول نسبة من 65% أنها تؤيد المقاومة الشعبية السلمية، وتقول نسبة من 46% أنها تؤيد العودة للانتفاضة المسلحة، والمواجهات، وتقول نسبة من 42% أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية، وتقول نسبة من 29% أنها تؤيد التخلي عن حل الدولتين والمطالبة بقيام دولة واحدة للفلسطينيين والإسرائيليين.
- بمناسبة يوم السلام العالمي الذي يصادف هذا الشهر سألنا الجمهور عن توقعاته لتأثير السلام الفلسطيني-الإسرائيلي، عندما يتم التوصل إليه، على الأوضاع المعيشية والحياتية الخاصة بهم. قالت نسبة من 45% أن السلام سيساهم في تحسن أوضاعها، وقالت نسبة من 17% أنه سيجعل أوضاعها أسوأ، وقالت نسبة من 34% أنه لن يكون للسلام تأثير على أوضاعها المعيشية.

9) العلاقات الأمريكية - الفلسطينية "صفقة القرن" ومستقبل الأونروا:

- تقول أغلبية من 62% أنها تعارض وتقول نسبة من 27% أنها تؤيد عودة الاتصالات التي أوقفتها القيادة الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية بعد اعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتقول نسبة من 58% أنه لو طلبت الإدارة الأمريكية العودة للمفاوضات مع إسرائيل فإن على القيادة الفلسطينية رفض العودة لهذه المفاوضات فيما تقول نسبة من 37% أن علي القيادة القبول بذلك.
- تقول نسبة من 50% أن على القيادة الفلسطينية رفض "صفقة القرن" لو قدمتها الولايات المتحدة بغض النظر عن مضمونها لأنه سيكون بالتأكيد سيئاً وتقول نسبة من 31% أن على القيادة قبول أو رفض الاقتراح بعد مناقشة محتواه وتقول نسبة من 14% أن على القيادة قبول "صفقة القرن" لأنها بالتأكيد ستكون أفضل من الوضع الراهن.
- تقول نسبة من 90% أنه لو عادت المفاوضات مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة فإن الإدارة الأمريكية ستكون منحازة لإسرائيل فيما تقول نسبة من 6% أنها ستكون راعية زبينة.
- على ضوء إيقاف معظم المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية سألنا الجمهور هل من الأفضل للسلطة الفلسطينية تغيير سياساتها لكي تستمر المساعدات أم الإبقاء على هذه السياسات رغم إيقاف المساعدات. قالت نسبة من 62% أن على السلطة عدم تغيير سياساتها وقالت نسبة من 31% أن عليها تغيير سياساتها.
- ولكن عند سؤال الجمهور عن توقعاته بشأن موقف القيادة الفلسطينية وهل يعتقد أن السلطة سوف تغير سياساتها لإرضاء الولايات المتحدة قالت نسبة من 49% أنها تعتقد أن السلطة ستغير سياساتها فيما قالت نسبة من 43% أنها لن تغير سياساتها لإرضاء أمريكا.
- سألنا الجمهور عن رأيه في هجوم الولايات المتحدة على وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وعمما قد يحدث لو نجح هذا الهجوم وتم إيقاف عمل الأونروا نهائياً. قالت نسبة من 49% أن إنهاء عمل هذه الوكالة لن يُنهي قضية اللاجئين وحقوقهم فيما قالت نسبة من 46% أنه سيُنهي قضية اللاجئين وحقوقهم.
- وعندما سألنا الجمهور عن توقعاته بالنسبة لفرص نجاح الهجوم الأمريكي في إنهاء عمل الأونروا، قالت نسبة من 55% أن الهجوم الأمريكي سيفشل فيما قالت نسبة من 37% أنه سينجح.
- عند سؤال الجمهور عن رأيه في السبب الرئيسي الذي يدفع رئيس الولايات المتحدة لنقل السفارة الأمريكية للقدس ومحاربة الأونروا فإن نسبة من 48% تقول أنه ضعف وانقسام العرب، فيما تقول نسبة من 28% أنه ضعف وانقسام الفلسطينيين، وتقول نسبة من 23% أن السبب يعود لشخص الرئيس الأمريكي ترامب نفسه.

10) الغايات العليا للشعب الفلسطيني والمشاكل الأساسية التي تواجهه:

- نسبة من 42% تعتقد أن الغاية العليا الأولى للشعب الفلسطيني ينبغي أن تكون تحقيق انسحاب إسرائيلي لحدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية. في المقابل فإن 32% يقولون أن الغاية الأولى يجب أن تكون الحصول على حق العودة للاجئين وعودتهم لقرانهم وبلداتهم التي خرجوا منها في عام 1948. كذلك تقول نسبة من 14% أن الغاية الأولى ينبغي أن تكون بناء فرد صالح ومجتمع متدين يلتزم بتعاليم الإسلام كاملة، وتقول نسبة من 13% أن الهدف الأول يجب أن يكون بناء نظام حكم ديمقراطي يحترم حريات وحقوق الإنسان الفلسطيني.
- المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هي تفشي البطالة والفقير في نظر 27% من الجمهور، وتقول نسبة من 25% أنها استمرار الاحتلال والاستيطان، وتقول نسبة من 22% أنها تفشي الفساد في المؤسسات العامة، وتقول نسبة من 20% استمرار حصار قطاع غزة وإغلاق معابره، وتقول نسبة من 3% أنها غياب الوحدة الوطنية.